

3. وفاء سليمان العباس إبراهيم، دراسة مسحية لاستخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية ، بجامعة عمر المختار في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2013، ص5.
4. عبد الباسط محمد عبد المعطى، أسلوب البحث الاجتماعي محاولة ورؤية منهجية لتقنياته وأبعاده، دار المعرفة- الإسكندرية، ، 1987ص213
5. العريفي، يوسف. " التعليم الإلكتروني تقنية رائدة وطريقة واعدة". ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الأولى للتعليم الإلكتروني خلال الفترة (19-21 صفر 1424هـ) (21-23/4/2003م).مدارس الملك فيصل بالرياض. ص6.
6. محمد عبد الحميد ،. فلسفة التعليم الإلكتروني عبر الشبكات، منظومة التعليم الإلكتروني عبر الشبكات. القاهرة: عالم الكتب .2005م.
7. <https://www.mayoclinic.org/ar/diseases>
8. أحمد مصطفى خاطر ، تنمية المجتمعات المحلية ، الاسكندرية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي , 1999 م، ص 87 .
9. <https://gaper.yoo7.com/t651-topic>
10. عبدالقادر إبراهيم الحضيرى، واقع ومستقبل التعليم الإلكتروني في ليبيا ، <https://www.google.com/search?q>
11. صلاح عبدالسلام ضو* سالمة مفتاح المصراي، ، تحديات تطبيق التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم الليبية في ظل الأزمات (جائحة كورونا)" "دراسة نظرية، المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الاول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، جامعة صبراتة، المنعقد في 15-14 نوفمبر 2020م ص443 ، ص6.
12. صلاح عبدالسلام ضو* سالمة مفتاح المصراي، تحديات تطبيق التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم الليبية في ظل الأزمات (جائحة كورونا)" المرجع السابق، ص443.
13. <https://www.dw.com> / هل تتجح دول عربية في إنقاذ التعليم من كورونا عبر الإنترنت؟
14. الحضيرى، عبد القادر ، واقع ومستقبل التعميم الإلكتروني في ليبيا، المجلة الليبية للعلوم الإنسانية والتطبيقية، ص 311-340
15. 2828/0. 28 ، تاريخ الزيارة30/ <https://libyanuniv.edu.ly/index.php> .: متاح على الموقع2862 المرجع السابق.ص313

16. جامعة طرابلس ،مركز البحوث والاستشارات والتدريب ،2020م.

17. انتصار جبريل البرهمي ، دور الخدمة الاجتماعية في معالجة سلبيات في معالجة سلبيات وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها علي ثقافة الشباب، مجلة القلم المبين الزاوية - ليبيا - دار الكتب الوطنية - بنغازي، 2020م، ص183.

18. عبدالقادر إبراهيم الحضيبي، مرجع سابق، ص34.

19. <https://soukukkaz.com/>

أثر نظام للإشراف والرقابة للعمليات المصرفية الالكترونية في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية دراسة تحليلية على المصارف التجارية الليبية

أ. سعود المهدي زايد
" كلية الاقتصاد والعلوم السياسية "

د. سالم اشتيوي الغويل
" كلية الاقتصاد والعلوم السياسية "

ملخص الدراسة

تناولة هذه الورقة "أثر نظام للإشراف والرقابة للعمليات المصرفية الالكترونية في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية" ولتحقيق هذا اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استخدام استبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة باستخدام برنامج الإحصائي (SPSS) وتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية كافة وعددها 16 مصرفاً، ووزعت استبانة الدراسة على مسؤولي وموظفي إدارة البطاقات والخدمات المصرفية الإلكترونية بالمصارف قيد الدراسة، وبعد التحليل تم التوصل إلى النتائج الآتية:

توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للإشراف والرقابة المصرفية على تطوير وسائل الدفع الإلكترونية، فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، وهذا يشير إلى إن الاهتمام بنظام الإشراف ورقابة يساهم في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0.975) أي أن نسبة الأثر (97%) حيث انه يوجد تطور في وسائل الدفع الإلكترونية سببه الإشراف والرقابة ما لم يؤثر مؤثر آخر، ويرى الباحثان إن ذلك عائد إلى توفر السلطات الإشرافية والرقابية الكافية لحماية حسابات العملاء ولاستخدام نظام التشفير في التعاملات، إضافة إلى الإشراف الجيد والرقابة على إجراءات الصيانة وكذلك الإشراف والمراقبة على فحص مكونات أمن النظام والتأكد من سلامة البيانات، من خلال النتائج المتحصل عليها فإن الباحثان يوصيان بالعمل على الفصل بين المهام والمسؤوليات على إدارة النظام ووجود سلطات إشرافية ورقابية على الخدمات المصرفية خارج الحدود الجغرافية، العمل على تفعيل استخدام التوقيعات الالكترونية المشفرة.

مقدمة :

وبالرغم من أن للعمل المصرفي الإلكتروني مزايا متعددة إلا أن هذا العمل محفوف بالمخاطر حيث أن هناك ارتباط وثيق بين هذه العمليات الإلكترونية وأمن المعلومات ، والتي قد تؤدي إلى العبث في أرصدة العملاء ذاتها أو إجراء عمليات تحويل ودفع إلكترونية مبتكرة من خلال حسابات العملاء، ولمواجهة هذه التحديات لم يكن أمام المصارف سوى العمل الجاد لقبول هذه المخاطر مما يستوجب عليها مسؤوليات كبيرة لمواجهتها من خلال تبني إدارة مخاطر شاملة لتحديد هوية هذه المخاطر والحد منها من خلال الوسائل الرقابية ووضع

السياسات العملية المناسبة لمواجهتها (الشمري، 2008)، حيث أن لمسائل الإشراف والرقابة المصرفية تحديات قانونية جديدة أهمها: تحدي المعايير التي تضع المصرف ضمن بيئة تتلاءم مع تشريعات وتعليمات جهات الإشراف والرقابة في حقل المصارف الإلكترونية إما أنها غائبة في هذا الوقت أو غير واضحة المعالم، كما أن المصارف الإلكترونية كثير منها غير مهياً في الوقت الحالي للتعامل بالمعايير التي تحددها الجهات المكلفة بالإشراف والرقابة على عمل هذه المصارف وأمام هذه التطورات السريعة التي فرضت وجودها في عالم المصارف، كان من الضروري القيام بدراسات واسعة توضح واقع هذه التقنيات ومدى تأثير الأسس الرقابية اللازمة عليها، خاصة بعد أن شاع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وأصبح تداولها يشكل وسيلة سهلة للمستهلك للشراء دون الحاجة لحمل النقود، حيث تعتبر الوسائل أكثر أمناً ولها مصداقية عالية أكبر من التعامل بالشيكات، ولا يستلزم الأمر إلا التأكد من صلاحيتها .

مشكلة الدراسة :

إن القطاع المصرفي من القطاعات السباقة في المجال الإلكتروني والذي تبنى استخدام وسائل دفع إلكترونية عديدة لتحسين أدائه واكتساب ميزة تنافسية استراتيجية، وعليه فإن تطور وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف العاملة في ليبيا يحتاج إلى نظام للإشراف والرقابة للعمليات المصرفية الإلكترونية للقيام بدوره المنوط به. ومن هنا فإن هذه الدراسة تطرح مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر نظام الإشراف والرقابة للعمليات المصرفية الإلكترونية في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية؟

فرضيات الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على الفرضية العدمية الرئيس الآتية: -

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنظام الإشراف والرقابة للعمليات المصرفية الإلكترونية في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذا الدراسة من عدة اعتبارات تشمل ما يأتي:

- 1- تسهم الدراسة في توجيه الاهتمام نحو أنظمة الرقابة والإشراف على وسائل الدفع الإلكترونية مما يؤدي إلى توفير البيئة المصرفية الملائمة، تحسين قدرته نحو تحقيق أهدافه وضمان استمراريته.
- 2- تساهم الدراسة في تسليط الضوء على جوانب القوة والضعف في نظم الرقابة المصرفية، الأمر الذي يترك أثراً إيجابياً على مستوى أداء الإدارة المصارف.

3- تبرز أهمية الدراسة على المستوى التطبيقي من خلال إسهام نتائجها في مساعدة المصارف على إمكانية تطبيق هذه النظم بكفاءة وفعالية لتحسين وسائل الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى ما يحققه من فوائد لعملاء المصارف من خلال ضبط أرصدة حساباتهم والمحافظة عليها.

أهداف الدراسة :

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو التعرف على أثر نظام الاشراف والرقابة للعمليات المصرفية الالكترونية في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية، وهناك أهداف فرعية أخرى تتمثل في الآتي:

أ. التعرف على طبيعة نظم الإشراف والرقابة المصرفية على وسائل الدفع الإلكترونية.

ب. التعرف على أنواع أدوات ووسائل الدفع الإلكترونية.

ت. اقتراح التوصيات اللازمة التي تعزز من دور نظم الاشراف والرقابة في تطوير وسائل الدفع الالكترونية.

منهجية الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى أبعاد الظاهرة موضوع الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، فأن المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتم اتباعه يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها.

• مصادر البيانات الثانوية.

يتطلب الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والمنشورات والمقالات والدراسات السابقة والمجلات العلمية وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الإنترنت، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

• مصادر البيانات الأولية.

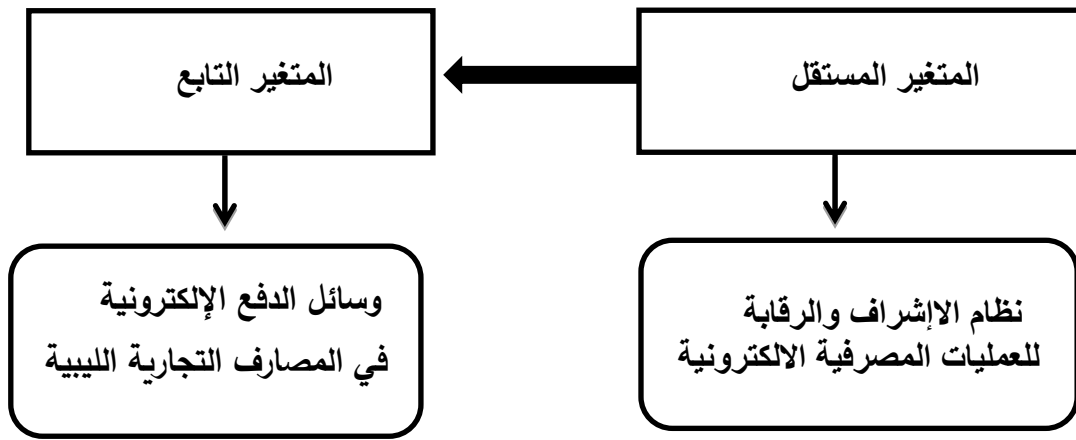
وهي المصادر التي تغطي الجانب التطبيقي، حيث اعتمد الباحثان في دراسته على استبيانات تم إعدادها لتحقيق أغراض وأهداف الدراسة تساعد بشكل أساسي في جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة، وتفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، إلى جانب الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

• مجتمع عينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارة البطاقات والعمليات الالكترونية في المصارف التجارية

الليبية كافة، وعددها ستة عشر مصرفاً (مصرف ليبيا المركزي، دليل المصارف التجارية) كما وردت في التقرير السنوي للمصرف المركزي لعام 2018، فقد تم استثناء مصرفين، اعتذر عن تعبئة الاستبانة بسبب سياسة المصرف التي تمنع ذلك، كما أفاد موظفو المصارف عند زيارتها، حيث كان حجم العينة المطلوب (168) مفردة.

نموذج الدراسة :



شكل رقم (1)

محددات الدراسة :

• الحدود الزمانية .

امتدت الدراسة الميدانية على مستوى المصارف التجارية الليبية خلال سنة 2020م.

• الحدود المكانية.

كان الاهتمام فيه بالبعد الوطني حيث تم دراسة آليات العمل المصرفي ووسائل الدفع الإلكترونية معتمدين على المصارف التجارية الليبية ومكانها العاصمة طرابلس.

الدراسات السابقة:

1. دراسة خوبيزي مريم، 2015 ورقة بحثية منشورة بعنوان: (واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقاً لنموذج لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري إلى مدى يتم الاعتماد على لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية في إدارة المخاطر الناتجة عن استخدامها

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه يتوجب على المؤسسات المصرفية أن تراعي التأكد من الإفصاح عن المعلومات الصحيحة على موقع الإنترنت الخاص بالمصرف بغية السماح للعملاء المحتملين لاستنتاج واضح حول هوية المصرف والوضع التنظيمي والقانوني له قبل التحول في تعاملات مصرفية إلكترونية اتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بالالتزام بالمتطلبات المتعلقة بخصوصية العملاء في إطار الالتزامات التشريعية والقانونية السائدة في المنطقة وضرورة امتلاك البنك للقدرة الفعالة على الاستمرارية في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية وامتلاكه لخطط وبدائل في حالات الطوارئ، بما يكفل توفر الأنظمة والخدمات المصرفية في جميع الأوقات.

2. دراسة على عبد الله شاهين، 2010م، ورقة بحثية بعنوان: (نظم الدفع الإلكترونية و مخاطرها ووسائل الرقابة عليها).

تتناول هذا الدراسة طبيعة وأنواع أدوات الدفع الإلكترونية في بنك فلسطين ونظم الرقابة عليها والتحديات المرتبطة بها، وقد ركز البحث على تناول هذه الموضوعات بالتحليل والمناقشة، والتعرف على آراء مفردات عينة الدراسة حولها.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي إن البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة لها والتطبيقات التقنية الأدوات الدفع الإلكترونية وضرورة وجود ضوابط رقابية وتوفير بيئة أساسية من سياسات وتشريعات داعمة مع استمرارية دعم بحوث وتطوير الأداء المصرفي الإلكترونية وتخفيض المخاطر المرافقة لها .

3. دراسة (Jahangir and Begum, 2007) ورقة بحثية منشرة بعنوان :

"Effect of Perceived Usefulness, Ease of Use, Security and Privacy on Customer Attitude and Adaptation in the Context of E- Banking."

هدفت إلى وضع إطار مفاهيمي عن أثر، ومنافع وسهولة وأمان وخصوصية تبني استخدام العمليات المصرفية الإلكترونية في المصارف الإلكترونية في بنغلادش، ولقد وزعت 227 استبان على 227 عميلا من عملاء المصارف التجارية الخاصة.

وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل التي تمت دراستها في الإطار المفاهيمي المقترح لها علاقة إيجابية في تبني العملاء استخدام العمليات المصرفية الإلكترونية.

4. دراسة (Shah, 2006) ورقة بحثية بعنوان:

"Organizational Critical Success Factors in Adoption of E-Banking at the Woolwich"

طبقت هذه الدراسة على المصرف (Woolwich) في بريطانيا، والذي نجح في تطبيق العمل المصرفي الإلكتروني من خلال الإنترنت، وبحثت في أهم العوامل الحرجة التي ساعدت في تحقيق هذا النجاح.

توصلت الدراسة إلى أن المصرف يحتاج إلى إجراء تغييرات مهمة في الإدارة كعنصر أساسي من عناصر استراتيجيته، وذلك من أجل وجود إدارة قادرة على تنفيذ تغييرات تنظيمية لتطبيق القنوات الإلكترونية، ومن هذه التغييرات إعادة هندسة عمليات المصرف، والتي تمكنه من تسريع تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية بكفاءة وفعالية.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة أجزاء رئيسية ، يتناول الجزء الأول منها الإطار النظري ومفاهيم وسائل الدفع الإلكترونية، بينما يوضح الجزء الثاني الاشراف والرقابة على وسائل الدفع الالكترونية ، في حين يركز الجزء الثالث على قياس أثر نظام الاشراف والرقابة للعمليات المصرفية الالكترونية على تطوير وسائل الدفع لإلكترونية، وأخيرا سيخصص الجزء الرابع لعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحثان والتي يمكن الاستفادة منها في معالجة المشاكل لدى الجهاز المصرفي التي تحول دون تطوير جانب الصيرفة الالكترونية وتطوير وسائل الدفع الالكترونية.

أولاً: وسائل الدفع الالكترونية:

مقدمة .

تعدُّ وسائل الدفع الإلكترونية الطريقة التي يتم من خلالها دفع أثمان السلع والخدمات، فقد تطورت تلك الوسائل على مر الزمان تبعاً لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطورات التكنولوجية، فقد بدأت بنظام المقايضة ثم ظهرت بعد ذلك النقود السلعية مثل الذهب والفضة، ثم بدأ استخدام النقود الورقية التي تستمد قيمتها من إلزام الحكومات باستخدامها لها، ثم ظهرت بعد ذلك البطاقات البلاستيكية التي تحل محل النقود الورقية، وسرعان ما انتشرت انتشاراً واسعاً نتيجة المميزات التي تحققها سواء لحامل البطاقة أو البنوك المصدرة لها أو للتجار الذين يقبلون التعامل بها (السواح، والقباني، 2006، ص 9) .

وتشير الاتجاهات الحديثة إلى تفضيل العملاء للخدمة الذاتية لإدارة أنشطتهم المالية، وبالتالي فإن المصارف التي لا تتوافر لديها التكنولوجيا الكافية والمتطورة التي تمكنها من تطوير استراتيجية قائمة على الخدمة الذاتية للعميل ستواجه نتائج سلبية تنعكس على بقائها واستمرارها في السوق المصرفي (الشمري و العبدلات، 2008، ص7).

لذلك من الأهمية التعرف على أهم هذه الأدوات وآليات عملها تمهيداً للوقوف على سبل الإشراف و الرقابة اللازمة عليها.

أنواع ووسائل نظم الدفع المصرفية الإلكترونية

تشمل وسائل نظم الدفع المصرفية الإلكترونية على مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات المصرفية، والنقود الإلكترونية، والبطاقات الذكية وغيرها من أشكال بطاقات الدفع الإلكترونية "Payment- e" والتي تسهل عملية دفع قيمة الصفقة التجارية، ومن هذه الوسائل ما يلي:

1. بطاقات الوفاء و الائتمان (Credit Credit):

إن بطاقات الائتمان من أهم وسائل الدفع الالكترونية الحديثة والتي تغني عن حمل النقود والتعامل بها، وهذه البطاقات تصدرها مؤسسة أو بنك لصالح العملاء، وهي تمكن العملاء من التعامل وشراء حاجياتهم دون دفع نقود، حيث يكفي فقط إبراز هذه البطاقة المقبولة عند هذه المحلات والتوقيع على إيصالات أو فواتير بقيمة السلع المشتراة، وتمكن هذه البطاقات حاملها من السحب من أجهزة الصراف الآلي، كما أنها توفر إمكانية التعامل من خلال شبكة الإنترنت، ثم سداد الالتزامات المالية المترتبة على هذا التعامل (طه، وبندي، 2006، ص351).

ويوجد أكثر من مسمى لبطاقات الائتمان، فيطلق عليها البعض بطاقات الدفع الالكترونية، والبطاقات البلاستيكية، وبطاقات الائتمان، وبطاقات الاعتماد، إلا أن مسمى بطاقات الائتمان هو الأكثر شيوعاً لأنها بجانب كونها وسيلة دفع فإنها تعطي لحاملها ائتماناً قصيراً الأجل (السواح، والقباني، 2006، ص16).

وبطاقة الائتمان هي عبارة عن بطاقة تصدر بواسطة مؤسسة مالية باسم أحد الأشخاص وتقوم بوظيفتي الوفاء و الائتمان، أي أن حاملها يملك إمكانية تتبع سداد المبالغ التي استخدمها في الاعتماد المفتوح من جانب مصدر البطاقة " (رضوان، 1999، ص8).

ويمكن النظر إليها من الجانب التعاقدي القانوني على أنها " مستند يصدر لشخص طبيعي أو اعتباري بناء على عقد بينهم يمكنه من شراء السلع والخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالاً لتضمنه التزام المصدر بالدفع. (عمر، 1997، ص14).

وبالتالي فهي تعتبر "أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات المقبولة على نطاق واسع محلياً ودولياً لدى الأفراد والتجار والمصارف كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه للسلعة أو الحصول على الخدمة، على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من المصرف المصدر عن طريق المصرف الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع" (السواح، والقباني، 2006، ص17).

مما سبق يتبين أن بطاقة الائتمان هي "أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات تصدرها مؤسسة مالية لشخص طبيعي أو اعتباري، وتمكنه من إجراء سحب نقدي من البنوك أو شراء سلع وخدمات من التجار مع التزامه بالسداد للمصدر بالشروط والقواعد المحددة بالعقد المبرم بينهما".

2. آلة الصراف الآلي (Automatic teller machine):

وهي الآلات التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة، وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف، وتعد هذه الأجهزة من المستلزمات اليومية في تنفيذ العمليات المصرفية الحديثة للأفراد، (الشمري، والعدلات، 2008، ص30)، ويمكن استخدام الصراف الآلي في العديد من العمليات المصرفية التقليدية وغير التقليدية من السحب والإيداع النقدي، والاستفسار عن الرصيد، والحصول على كشف حساب مختصر، وتحويل الأموال بين الحسابات للشخص نفسه أو لمستفيد آخر، وإجراء الحوالات، وتسديد أقساط القروض، وتسديد فواتير الهاتف والكهرباء، ودفع فواتير المشتريات، وإيداع الشيكات في الحساب وطلب دفتر شيكات، وإعطاء تعليمات محددة للمصرف، ومعرفة أسعار الفوائد، وتحويل النقود من عملة إلى عملة أخرى، والسحب النقدي باستخدام بطاقات الائتمان وغيرها (الصمادي، 2003، ص29).

3. نقاط البيع الإلكترونية (electronic points of sale):

وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه إلكترونياً بتمثيل هذه البطاقة داخل الآلات المتصلة إلكترونياً بحساب المصرف (الشهري، والعدلات، 2008، ص31)، وقدمت أنواعاً متعددة من الخدمات المالية للدفع الآلي في المحلات التجارية، مثل ضمان الشيكات والدفع والقيد المباشر عن طريق التحويل الإلكتروني من المشتري إلى حساب التاجر باستخدام الجهاز الموجود لدى التاجر (Elwary P24, 1998,).

4- المصارف الهاتفية أو المحمولة (Phone & Mobile Banking):

وهي الخدمات المصرفية التي تتاح من خلال الهاتف المحمول باستخدام رقم سري وذلك بالاعتماد على شبكة الانترنت المرتبطة بفروع المصرف لتسهيل إدارة المتعاملين لعملياتهم المصرفية ومن ثم تقادي صفوف انتظار المتعاملين للاستفسار عن حساباتهم أو الحصول على الخدمات الأخرى وذلك من خلال إدخال الرقم السري الخاص به، وتستمر هذه الخدمة (24) ساعة يومياً بما فيها الإجازات والعطلات الرسمية، ومن أمثلة الخدمات التي يقدمها الهاتف أو المحمول المصرفي، التحويل من حساب المتعامل مع المصرف لسداد بعض التزاماته مثل فاتورة الهاتف أو المحمول، والكهرباء، وخدمة التحويلات المالية من حساب العميل المدفوعة لسداد الكمبيالات، التعاقد للحصول على قرض أو فتح اعتمادات مستندية وغيرها (الطائي، 2010، ص233).

6- المحافظ الإلكترونية:

المحافظ الإلكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، وتخزن على القرص الثابت في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الإنترنت، ومعظم الحقب الإلكترونية تقوم بتخزين النقد الإلكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الإلكترونية في أي مكان، ويمكن تعريف محفظة النقود الإلكترونية بأنها "وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر".

ومن الأسباب التي أدت إلى ابتكار المحفظة الإلكترونية هو حماسة المتسوقين بالنسبة إلى التسوق المباشر One Line، حيث أصبحوا يفترون من الدخول المتكرر إلى معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء، والمشكلة الأخرى التي تحلها المحافظ الإلكترونية هي توفير مكان تخزين آمن بالنسبة لبيانات بطاقة الائتمان والنقد الإلكتروني وبهذا فإن المحفظة الإلكترونية، تشبه في خدماتها الوظيفة التي تقوم بها المحافظ المادية، أما المعلومات التي تخزنها هذه المحفظة كحد أدنى، هي تخزين معلومات الشحن والفواتير شاملة أسماء المستهلكين عنوان الشارع والمدينة والولاية والدولة والرقم البريدي، ومعظم المحافظ الإلكترونية يمكنها أن تحمل أسماء وأرقام بطاقات الائتمان، كما تحمل نقدا الكترونيا من مختلف الموردين

ويمكن استنتاج الخصائص الرئيسية التي تميز المحافظ لإلكترونية فيما يلي:

- المحفظة الإلكترونية تعطي حلاً متطوراً للدفع بمبالغ صغيرة، وعليه يمكن التخلص من أسعار معالجة الشيكات وباقي وسائل الدفع الورقية، في كل عملية أو صفقة تجارية ذات المبالغ الصغيرة.
 - تسمح بتخفيض عمليات الدفع بالنقود، وبالتالي التخلص من تكاليف المعالجة.
 - هي وسيلة ملائمة تماماً للصفقات التجارية لما توفره من سرعة في العمل.
- والمدفوعات التي تخص المحفظة الإلكترونية هي:

✓ الموزع الآلي للنقود.

✓ آلات توزيع التذاكر من أجل ركن السيارات، دفع رسوم في الطرق السريعة، النقل الحضري.

✓ بطاقات الهواتف العمومية، بطاقات مختلفة، (كبطاقات الزيارة، بطاقات أخذ الصور السريعة).

7- بنوك الإنترنت (Internet Banks):

تعد بنوك الإنترنت الأعم والأشمل والأيسر، والأكثر أهمية في مجال أصوات توزيع الخدمة المصرفية إلكترونياً، وذلك بفضل اتساع شبكة الإنترنت؛ والزيادة اليومية لعدد مستخدميها، ويمكن تقسيم بنوك الإنترنت إلى

قسمين رئيسيين:

القسم الأول: مايتعلق بأداء الخدمات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت الدولية عبر ربط حواسيب المصارف على الشبكة الدولية، فيتمكن العميل في أي مكان وفي أي وقت من الدخول إلى هذه الشبكة، ثم من خلال رقم سري شخصي للدخول إلى حاسب المصرف لتنفيذ تعليماته المصرفية وفقاً للقواعد والاشتراطات المسموح بها والمحددة.

القسم الثاني: يتعلق بالتجارة الالكترونية، والتي تتم عبر شبكة الانترنت بين بائع ومشتري، وكل من المصرف البائع والمشتري لتسوية مبالغ الصفقة (الشمري؛ واكد اللات، 2008، ص32).

8- PAY QR :

تقدم هذه الخدمة عبر المصارف عن طريق مؤسسات مثل (مؤسسة ماستركارد وغيرها) حيث تمكن هذه الخدمة البديلة للكاش من الدفع بواسطة الهاتف المحمول وذلك عند الشراء من محلات تعتمد هذه التقنية في تعاملها مع المصرف وتتم هذه العملية من طريق تحويل الأموال من حساب الزبون إلى حساب التاجر، وتعرف الاستجابة السريعة (QR Code) بأنها عبارة عن شفرات تعريف "باركود" ثنائية الأبعاد قابلة للقراءة عبر تطبيقات الهاتف المحمول، وهي تقنية متطورة يدخل ضمن استخداماتها تسهيل عملية الدفع والتحصيل المالي باستخدام الهاتف المحمول في نقاط البيع بكفاءة و يسر.

واقع العمليات ووسائل الدفع الالكترونية في ليبيا .

تقرير عدد اجهزة نقاط البيع وعدد الحركات عليها لسنة 2020:

جدول رقم (1)

البيان	2020	إجمالي (2010 - 2020)
عدد الأجهزة	3,494 ▲	12,488
إجمالي الحركات	15,748,817 ▲	/
قيمة الحركة د. ل	2,113,455,118.008 ▲	/

جدول رقم (2)

عدد المعاملات التي تمت بواسطة مختلف وسائل الدفع الإلكترونية خلال الفترة 2016-2017

الفترة	عدد المعاملات التي تمت بواسطة البطاقات الإلكترونية	عدد البطاقات الصادرة من قبل الجهاز المصرفي على مستوى الاقتصاد	عدد نقاط البيع المسجلة على مستوى الاقتصاد	اجمالي عدد الصرافات الآلية الفعالة على مستوى الاقتصاد
2016	4,640,514	311,338	1050	398
2017	16,434,545	1,063,543	3558	533

المصدر: دنف، محمود، و دنف، أحمد، اعتمادا على البيانات المقدمة من شركة معاملات، تداول، مسارات للخدمات المالية والمصرفية (بيانات غير منشورة)

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق نجد أن عدد المعاملات الإلكترونية التي تمت باستخدام البطاقات المصرفية على مستوى جميع المصارف خلال سنة 2017 قد بلغ حوالي 16,434,545 مليون معاملة مقارنة مع 4,640,514 مليون معاملة تمت خلال 2016 وبنسبة زيادة بلغت 300%.

كذلك بلغ إجمالي عدد البطاقات الإلكترونية المصدرة من قبل الجهاز المصرفي خلال سنة 2017 حوالي 1,063,543 مليون بطاقة مقارنة مع 311,338 ألف بطاقة خلال سنة 2016 وبنسبة زيادة 350%. الأمر الذي يدل على تزايد الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية من قبل الجمهور نتيجة أزمة السيولة النقدية الحاصلة.

أما فيما يتعلق بإجمالي عدد الصرافات الآلية المستخدمة حتى بداية سنة 2018 فقد بلغت حوالي 533 ماكينة صرافة وهو ما لا يتناسب إطلاقاً مع حجم التعاملات بالبطاقات الإلكترونية وعدد الفروع المصرفية الموجودة. إضافة إلى محدودية إجمالي عدد نقاط البيع على مستوى الاقتصاد الليبي أيضاً والتي بلغت حوالي 3558 نقطة بيع في نهاية 2017 فقط. (دنف، محمود، و دنف، أحمد)

ثانياً: الإشراف والرقابة على وسائل الدفع الإلكترونية:

في إطار تنفيذ العمليات المصرفية الإلكترونية وما يرافقها من تغييرات في بيئة العمل، تبدأ عملية الإشراف والرقابة عادة من خلال وضع الأسس والضوابط والقواعد اللازمة لمتابعة الأعمال، حيث إن تلك المخاطر قد تزداد أو تقل في ضوء ما يتوفر من إمكانيات حول سرعة اكتشافها والسيطرة عليها، وتطرح هذه المتغيرات أمام المؤسسات المالية مشكلات تتمثل في كيفية التعرف على المخاطر وإدارتها، لذلك فإن عرض المخاطر يعد أمراً ضرورياً لتحليلها والوقوف على أبعادها كما يلي :

كما أنه يبرز تحدي ثلاثي الأبعاد بالنسبة للسلطات الإشرافية :

- يتوجب على السلطات الإشرافية أن تدرك أن شبكة الإنترنت تتيح إمكانية تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يمكن أن تتجاوز الحدود الجغرافية، من ثم إمكانية إثارة تساؤلات بشأن متطلبات التصريح من السلطات ذات الاختصاص وشأن الإجراءات الوقائية.

- يتوجب على السلطات الإشرافية أن تعي التبعات التي يمكن أن تترتب عن تبني توجيهات تقليدية تجاه المصارف الخاضعة حالياً للرقابة والإشراف، دون الحرص على تطبيق هذه التوجيهات نفسها على

المؤسسات المصرفية الأجنبية التي قد تكون منخرطة في تقديم أنشطة مطابقة أو شبه مطابقة في السوق المحلي من خلال شبكة الإنترنت (ناظم محمد نوري الشمري، ص 204-205).

- يتعين على السلطات الإشرافية التحقق من أن المصارف قادرة على إدارة أوضاع عدم التيقن التي تكتنف الجوانب القانونية خلال الفترة التي تكون فيها البنى التحتية التشريعية للأعمال المصرفية المتجاوزة للحدود قيد الإنشاء.

أما بالنسبة للرقابة:

يمكن توضيح أسس هذه الرقابة كما يلي:

1- مرحلة الاشتراك في وسيلة الدفع:

أ- التحقق من استيفاء كافة البيانات الخاصة بالعميل وتحديد مدى ملاءمة وسيلة الدفع التي يطلبها و مجالات استخدامها، والحد الأقصى للمبلغ المطلوب تضمينه في هذه الوسيلة، وإعلام العميل بالشروط والأحكام المرتبطة بإصدارها من حيث حقوق وواجبات مستخدمها.

ب- يتم وضع أوزان ومعايير بمدى تحقق الشروط اللازمة لمنح العميل هذه الوسيلة للدفع والتي ترتبط بمعظمها بالسجل الائتماني للعميل ومن أهمها:

- حجم التسهيلات الائتمانية والالتزامات السابقة التي حصل عليها العميل.
- مدى انتظام ورود رواتب العميل - إن وجدت.
- مدى التزام العميل بالسداد ووفائه لتعهداته السابقة.
- حجم ونوعية الضمانات المادية المتوفرة.
- حجم وحركة أرصدة حسابات العميل.

د- إجراء تحليل للبيانات السابقة للعميل وتحديد عدد النقاط التي يحصل عليها، وما إذا كانت ضمن الحدود المقبولة مصرفياً لمنحه بطاقة الائتمان ، والتي يمكن في ضوءها أيضاً تحديد نوعية وسقف وشروط البطاقة التي يتقرر منحها له. هـ- يتم توقيع عقد مع العميل، مثال بالنسبة لبطاقات الدفع تصدر له البطاقة مشفرة ومدخلاً بها البيانات الأساسية اللازمة، وتسجيل رقم خاص بها على نفس البطاقة والتي تشتمل عادة على ستة عشر رقماً، حيث تشير الأرقام من (الأول حتى السادس) إلى رقم المصرف مصدر البطاقة، وهو رقم ثابت في كل البطاقات الصادرة عن نفس الصادرة عن المصرف نفسه، والرقم السابع يشير إلى تاريخ إخراج الكشف الشهري، والرقم الثامن مخصص لتحديد نوع البطاقة (الذهبية أم فضية أم محلية)، والرقم التاسع يترك عادة وتكون خائنته (صفر) حيث يمكن أن يطرأ شيء

ما في علم المصرف عملية لاستخدام البطاقة في ذلك الشيء، والأرقام من العاشر إلى عدد البطاقات الإضافية التي حصل عليها العميل، والرقم الخامس عشر يشير إلى عدد مرات استبدال البطاقة كما في حالات التلف والضياع، والرقم السادس عشر يشير إلى رقم إثبات البطاقة وهو يستخدم لعملية الإدخال على الحاسب الآلي للبطاقة. (القضاء، 1988)

- وتتمثل هذه المرحلة في ضرورة وجود رقابة ثنائية على عملية تسليم البطاقة للعميل حيث يتم وضع كل من البطاقة والرقم السري الخاص بها كل في مغلف مستقل عن الآخر وترسل من الإدارة إلى الفرع من خلال شخصين مختلفين تمهيداً لتسليمهما للعميل، ويقوم بتسليم كل مغلف موظف مختص لا تربطهما علاقة مباشرة.

2- مرحلة تفعيل الخدمة (وسيلة الدفع):

تتعلق هذه المرحلة بضوابط تنظيم العلاقة بين أطراف الخدمة المتمثلة في المصرف والتاجر أو الوحدة الطرفية للبيع من جهة والعميل من جهة أخرى، وفي هذا الشأن يتم مراعاة وجود ضوابط رقابية محكمة تنظم جوانب العلاقة بين الأطراف المذكورة ومن أهمها وجود عقد ينظم العلاقة بين المصرف (مصدر الخدمة)، والتاجر (القابل لهذه الخدمة) وفق شروط محددة تتناول الحد الأقصى لسقف التفويض المسموح به للتعامل مع التاجر وفقاً للبيانات التالية : (القضاء، 1988)

✓ اسم المصرف مصدر الخدمة (وسيلة الدفع) ويشار إليه بالفريق الأول.

✓ بيانات من التاجر (الوحدة الطرفية) من حيث الاسم القانوني، والاسم التجاري وعنوانه، ورقمه وكافة البيانات الأخرى.

✓ سعر العمولة التي يتقاضاها المصرف من العميل.

✓ طريقة الدفع من قبل المصرف للتاجر.

متابعة بيانات المشتريات والسحوبات التي تتم على البطاقة من العميل من خلال المستندات التي تصل إلى المصرف من شبكة المعلومات الإلكترونية (network bank) المرتبطة بالشركة صاحبة وسيلة الدفع الإلكترونية.

3- مرحلة تسوية العلاقة مع العميل:

تعتبر هذه المرحلة مهمة حيث تستطيع المصارف تقدير أرباحها بعد استبعاد التكاليف الإدارية والمالية ويستطيع التاجر الحصول على حقوقهم التي تعهد بها المصرف (القضاء، 1998)، وتظهر أهمية الخطوة

الرقابية هنا في متابعة عمليات التسوية من خلال خصم قيمة المبالغ المستحقة لصالح التاجر (أو الوحدة الطرفية) من جهة أخرى.

وفي ضوء ما سبق فمن الطبيعي أن تمارس السلطة النقدية (البنك المركزي) رقابتها على أداء البنوك في كافة المجالات والتي من بينها موضوع تداول النقود والتي لا يمكن تركها دون حماية لأنها مرتبطة بشكل مباشر بحجم ونوعية الإئتمان بالنظر لمقتضيات السياسة النقدية التي تشرف عليها وتديرها السلطة المذكورة.

وفيما يتعلق ببطاقات الدفع الإلكترونية فإن هذه الوسائل تعتبر بمثابة نقود إلكترونية (يوسف، حسن 2002) حيث تأخذ هذه النقود صورة بطاقة مدفوعة القيمة مسبقاً أو مختزنة القيمة والتي تسمح بالدفع من خلال شبكة الحاسوب الآلية (الإنترنت) والمتعارف عليها باسم نقود الشبكة، هذا وقد تعددت الكثير من الآراء حول طبيعة هذه النقود وما إذا كان يمكن اعتبارها نقوداً طبيعية أم لا، ويرى البعض أن النقود الإلكترونية هي نقود حقيقية لأنها تقوم بكل وظائف النقود التقليدية ويعرفونها على أنها وسيط للتبادل، كما أنها مقياس ومستودع للقيمة، الأمر الذي يجعل للنقود تأثيراً على دور السلطة النقدية في إدارتها للسياسة النقدية (زين الدين، 2004).

من هذا المنطلق فإن السلطة النقدية تكون معينة بإجراءاتها الرقابية على عملية إصدار وسائل الدفع المذكورة لما يترتب عليها من آثار نقدية وائتمانية، فضلاً عما قد تتعرض إليه الوسائل المذكورة من مخاطر تستدعي بناء نظام رقابي فاعل يحقق متطلبات الأمان والسرية ومستوفياً للشروط والضوابط التي يقوم عليها العمل المصرفي من حيث ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال، وأسس تصنيف الديون وتكوين المخصصات اللازمة بشأنها، ومراعاة عدم تركيز المخاطر لدى منح الائتمان، والتوازن في مراكز العملات، إلى جانب وضع الضوابط الإدارية الرقابية الأخرى فيما يتعلق بآليات إصدار أدوات الدفع الإلكترونية نفسها وأهمها:

(الغندور، 2003)

1. ضرورة تدعيم وسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية العليا والعاملين بشأن سلامة أداء النظم مع العمل على تلافي تضارب المصالح بين المستويات المختلفة المسؤولة عن أمن النظم والإدارة العليا.

2. ضرورة تشديد الرقابة على عمليات الدخول إلى النظم لمنع أو للحدّ من الاختراق من قبل المرخص لهم بذلك.

3. حماية النظم من احتمالات القيام بممارسات غير مرخص بها من قبل عاملي المصرف السابقين أو الجدد.

4. ضرورة توفير شروط الأمان والحماية لوسائل الدفع الإلكترونية من حيث الحدود القصوى لما يتم تخزينه بالبطاقة.

5. توفير القوى البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع أدوات الدفع الإلكترونية الحديثة.

6. اتخاذ إجراءات رقابية إضافية على عمليات إصدار وسائل الدفع من خلال توفر وسائل الاتصال المباشر مع مصدر البطاقات أو المشغل المركزي للحماية من عمليات التزييف.

وبذلك فإن الامر يلقي بمسؤوليات إضافية على الجهات الرقابية ويفعل دورها الواجب في هذا المجال بالتحقق من كفاية وقدرة الإطار الإشرافي الذي تقوم به في مواصلة الارتقاء ومواكبة التطورات التكنولوجية والامتيازات التي تصاحبها (الشمرى وعبد اللات، 2008).

ثالثاً: قياس أثر نظام الاشراف والرقابة للعمليات المصرفية الالكترونية فى تطوير وسائل الدفع لالكترونية

الجدول (3) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لأثر نظام الاشراف والرقابة للعمليات المصرفية الالكترونية في تطوير وسائل الدفع لالكترونية في المصارف التجارية الليبية.

الدرجة	التحراف المعياري	متوسط الاستجابة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
مرتفعة	1.288	3.60	54	51	35	19	17	ك	تتوفر سلطات الاشرافية والرقابية كافية لحماية حسابات العملاء.	1
			30.7	29	19.9	10.8	9.7	%		
متوسطة	1.034	3.10	13	53	80	12	18	ك	يتوفر الاشراف والرقابة على استخدام التوقيعات الإلكترونية المشفرة.	2
			7.4	30.1	45.5	6.8	10.2	%		
متوسطة	1.119	3.01	15	42	71	25	23	ك	يتوفر الاشراف والرقابة على استخدام التوقيعات الإلكترونية المشفرة.	3
			8.5	23.9	40.3	14.2	13.1	%		
متوسطة	1.313	3.45	41	62	31	19	23	ك	يتم الاشراف والرقابة على إجراء الصيانة الدورية	4
			23.3	35.2	17.6	10.8	13.1	%		
مرتفعة	1.252	3.40	34	65	33	25	19	ك	يتم الاشراف والرقابة على أداء الجهات الخارجية عند إجراء الصيانة.	5
			19.3	36.9	18.8	14.2	10.8	%		
متوسطة	1.200	3.20	38	43	47	26	22	ك	يتم إحاطة العملاء	6
			21.6	24.4	26.7	14.8	12.5	%		
مرتفعة	1.260	3.47	38	67	30	22	19	ك	يتوفر الاشراف والرقابة على فحص مكونات أمن النظام والتأكد من سلامة البيانات.	7
			21.6	38.1	17	12.5	10.8	%		
مرتفعة	1.229	3.40	35	56	51	13	21	ك	الاشراف والرقابة على	8

			19.9	31.8	29	7.4	11.9	%	الفصل بين المهام والمسؤوليات في إدارة نظام.	
			28	90	23	17	18	ك	تتوفر سلطات الاشرافية والرقابية على إختراقات	
مرتفعة	1.176	3.53								
			15.9	51.1	13.1	9.7	10.2	%	لموقع المصرف على الشبكة.	
			38	44	38	34	22	ك	توجد سلطات الاشرافية والرقابية للخدمات	
مرتفعة	1.227	3.24								
			21.6	25	21.6	19.3	12.5	%		
متوسطة			16	59	50	33	18	ك	تتحقق السلطات الاشرافية والرقابية من اوضاع عدم	
ة	1.135	3.13								
			9.1	33.5	28.4	18.8	10.2	%	التيقن التي تكتنف الجوانب القانونية.	
مرتفعة	1.18341	3.33	الاجمالي							

من الجدول رقم (3) تبين إن درجة الاتفاق كانت مرتفعة على (9) فقرات محور الاشراف والرقابة ومتوسطة على فترتين من فقرات هذا المحور، كما تبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.33) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.33)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى الاشراف والمراقبة في المصارف التجارية الليبية كان مرتفعاً.

اختبار الفرضيات:

لاختبار صحة فرضيات الدراسة تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار جوهرية العلاقة بين نظام الاشراف والرقابة للعمليات المصرفية الالكترونية وتطوير وسائل الدفع لإلكترونية، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

ولتحديد أثر نظام للإشراف والرقابة للعمليات المصرفية الالكترونية على تطوير وسائل الدفع لإلكترونية، سيتم استخدام تباين الانحدار لبيان نسبة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع عن طريق معامل التحديد، وسيتم تأكيد نسبة الأثر عن طريق البرنامج الإحصائي المرئي (Bath analysis version 22).

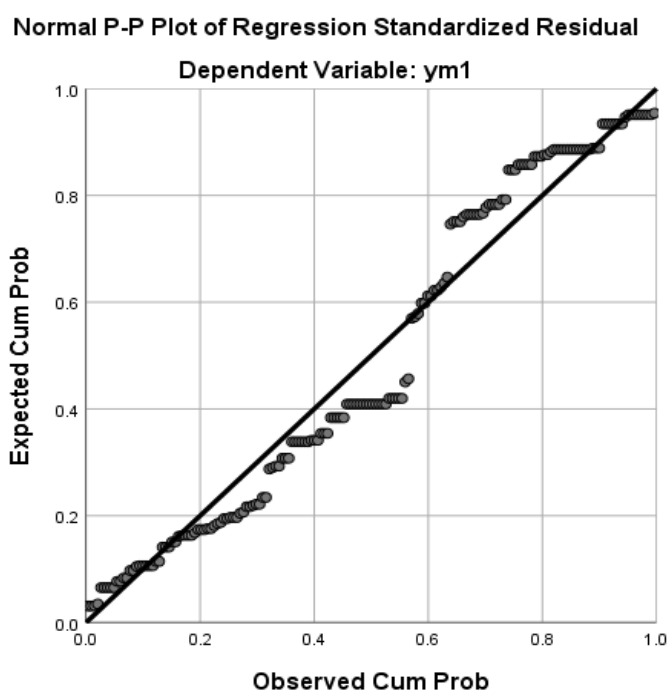
الفرضية الرئيسة:

لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنظام الإشراف ورقابة العمليات المصرفية الإلكترونية في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية.

جدول (4): نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر نظام الإشراف والرقابة في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية

معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	قيمة الدلالة الإحصائية	نسبة الأثر	معاملات الانحدار	
				الثابت	الإشراف والرقابة
.987	0.975	0.000	%97	.394	0.929

أظهرت النتائج في الجدول رقم (4) وجود علاقة معنوية بين نظام الإشراف والرقابة على العمليات المصرفية وتطوير وسائل الدفع الإلكترونية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط مرتفعاً جداً يساوي (0.987)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، وهذا يشير إلى إن الاهتمام بنظام الإشراف ورقابة يساهم في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0.975) أي أن نسبة الأثر (97%) حيث انه يوجد تطور في وسائل الدفع الإلكترونية سببه الإشراف والرقابة ما لم يؤثر مؤثر آخر.



شكل (3)

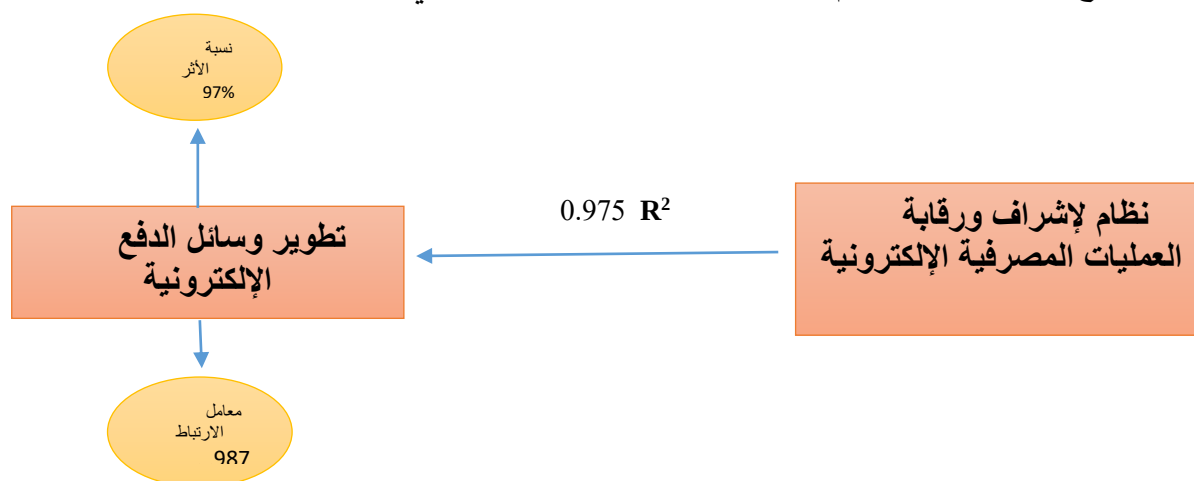
يبين العلاقة بين نظام الإشراف والرقابة وتطوير وسائل الدفع الإلكترونية

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = .394 + 0.929 * X + \varepsilon$$

حيث:

Y تطوير وسائل الدفع الإلكترونية، X نظام الإشراف والرقابة، ε الخطأ العشوائي.



شكل رقم (5)

بيان أثر نظام الإشراف ورقابة العمليات المصرفية الإلكترونية على تطوير وسائل الدفع الإلكترونية

نتيجة الفرضية: تم رفض الفرضية القائلة بـ: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنظام إشراف ورقابة العمليات المصرفية الإلكترونية في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية، وقبول الفرضية البديلة " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنظام إشراف ورقابة العمليات المصرفية الإلكترونية على تطوير وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية".

وانتقلت هذه النتيجة مع دراسة (على عبد الله شاهين، 2010) التي اشارت الى وجود علاقة بين نظم الدفع الكترونية ومخارطها ووسائل الرقابة عليها.

رابعاً: النتائج والتوصيات

النتائج: -

1. توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للإشراف والرقابة المصرفية في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية، فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، وهذا يشير إلى إن الاهتمام بنظام الإشراف ورقابة يساهم في تطوير وسائل الدفع الإلكترونية، وكانت قيمة معامل التحديد R^2 (0.975) أي أن نسبة الأثر (97%) حيث انه يوجد تطور

في وسائل الدفع الالكترونية سببه الإشراف والرقابة ما لم يؤثر مؤثر آخر، ويرى الباحثان إن ذلك عائد إلى توفر السلطات الإشرافية والرقابية الكافية لحماية حسابات العملاء ولاستخدام نظام التشفير في التعاملات، إضافة إلى الإشراف الجيد والرقابة على إجراءات الصيانة وكذلك الإشراف والمراقبة على فحص مكونات أمن النظام والتأكد من سلامة البيانات.

2. عدم استخدام التوقيعات الإلكترونية المشفرة وتوفير نظام اشراف والرقابة عليها.
3. وجود نظام الاشراف والرقابية على اختراقات لموقع المصرف على الشبكة.
4. عدم توفر نظام الاشراف والرقابة على اوضاع عدم التيقن التي تكتنف الجوانب القانونية.

التوصيات: -

1. العمل على الفصل بين المهام والمسؤوليات بين إدارات النظام المصرفي التجاري.
2. العمل على تفعيل استخدام التوقيعات الالكترونية المشفرة في المعاملات المصرفية التجارية.
3. ضرورة الاحتفاظ بنسخ احتياطية من الأنظمة والبرامج والملفات الإلكترونية ضمن خطة للطوارئ خارج مراكز العمل.
4. العمل على توفير الضوابط اللازمة للرقابة والإشراف على المعلومات وذلك لتجنب المخاطر التي قد تتجم عن الدخول الى شبكة المعلومات من قبل الغير المرخصين بذلك.
5. تفعيل نظام الاشراف والرقابة على أوضاع عدم التيقن التي تكتنف الجوانب القانونية.

المراجع

ثانيا : البحوث والرسائل العلمية :

1. شاهين، أيمن أحمد محمد (2013م) "مقومات العمل المصرفي الالكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الالكترونية"، رسالة ماجستير منشورة، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. خوبيزي، مريم (2015م) "واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية" ورقة بحثية منشورة، العدد الرابع، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة الجزائر ، الجزائر.
3. . شاهين، على (2009). "نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بنك فلسطين"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد(12)، العدد (1).
4. القضاء، منصور علي محمد، بطاقات الائتمان (تطبيقاتها المصرفية: البنك الإسلامي الأردني - دراسة تطبيقية) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، 1998.

5. زين الدين، صلاح، دراسة اقتصادية لصراع البقاء بين النقود الإلكترونية والبنك المركزي، بحث مقدم الى مؤتمر القانون والحاسوب المنعقد خلال لفترة من 12-14 / أغسطس، 2004، جامعة اليرموك – الأردن.

6. الغندور، حافظ كامل، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة)، بيروت، لبنان، 2003.

7. الصمادي، حازم نعيم (2003). المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:-

1. Eleary ashraf (1998)، " Bank marketing on the internet"، un published master thesis, carditt business school, university of wales caedilt, 1998.
2. ahangir and Begum, 2007J, "Effect of Perceived Usefu ness, Ease of Use, Security and Privacy on Customer Attitude and Adapta-tion in the Context of E- Banking.
3. (Shah, 2006) "Organizational Critical Success Factors in Adoption of E-Banking at the Woolwich".